معايير المرجع الوطني كنموذج لضمان جودة البحث العلمي في الجزائر
–دراسة تطبيقية جامعة أدرار 2017-2018 –

The criteria of the National Reference as a model for ensuring the quality of scientific research in Algeria -Applied Study University of Adrar 2017-2018

محمد سمير بن عياد[1]، هواري منصوري [2*]، ريم بن مصطفى[3]

[1]جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)
[2]جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)
[3]جامعة تلمسان (الجزائر)

تاريخ الاستلام:2019/10/01 ؛ **تاريخ المراجعة :**2019/10/04 ؛ **تاريخ القبول:**2019/11/10

ملخص:تهدف هذه الدراسة لتقييم جودة البحث العلمي في جامعة أدرار وهذا وفق دراسة مقارنة بين تقييم سنة 2017 وتقييم 2018 للتعرف على أثر تطبيق متطلبات المرجع الجديد للجودة في ميدان البحث العلمي ، وباعتبار أن ميدان البحث العلمي أحد أهم الميادين التي تضمنها المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية ، والتي حاولت الوزارة الوصية من خلاله التأكيد على أهمية ميدان البحث العلمي على أساس أنه أهم نشاط للجامعة بالإضافة لميدان التكوين، وهذا في أول تقييمين منذ اعتماد العمل بهذا المرجع أول مرة سنة 2017.

وتوصلت الدراسة إلى أن التقييم كان أقل من المتوسط في التقييمين وأوصت بضرورة زيادة الاهتمام والتركيز بجودة البحث العلمي من خلال تطبيق متطلبات المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة في الجزائر.

الكلمات المفتاح:ضمان جودة؛بحث علمي؛جودة بحث علمي؛مرجع وطني؛تقييم ذاتي.

تصنيف JEL: I31؛ I23

Abstract: The objective of this study is to evaluate the quality of scientific research at the University of Adrar according to a comparative study between the 2017 and 2018 self- assessment, to identify the impact of applying the requirements of the new national reference in the field of scientific research, considering that the field of scientific research is one of the most important fields guaranteed by the national quality assurance, in which the Ministry has tried to ensure the importance of the field of scientific research as the important task of the university in addition to the university formation. This is in the first two assessments since the adoption of the first reference in 2017.

The study concluded that the evaluation was less than the average in the two years,and recommended the need to increase attention and focus on the quality of scientific research throughthe application of the requirements of the new national reference for quality assurance in Algeria.

Keywords:scientific research;Quality assurance;Quality of Scientific Research;national reference;self-evaluation.

Jel Classification Codes :I31 ;I23.

* Corresponding author, e-mail:sayah.2013@yahoo.fr

I- تمهيد :

يعد ميدان البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي أهم محور لنشاط الجامعات بالإضافة للتكوين، وهذا ما أكده ترتيب الأولويات في المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة، حيث جاء في الترتيب الثاني بعد ميدان التكوين، وهذا ما يؤكد أهميته للجامعة الجزائرية ولهذا لا يمكنها أن تمارس مهامها بمنأى عن متطلبات واحتياجات مجتمعها الاجتماعي والاقتصادي، فنظام ضمان جودة التعليم العالي في ميدان البحث العلمي يهدف للتحسين المستمر للممارسات الموجودة والرقابة على الجودة[1].

كما يمكن اعتبار هذا النظام بمثابة الأداة التي تستعملها المؤسسة الجامعية لتؤكد لنفسها ولأصحاب المصلحة بأنه تم تحقيق الحد الأدنى من الالتزام[2].

كما يشكل أساس لا بد منه كونه مرتبط بجميع أنواع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل ألزم المرجع الوطني مؤسسات التعليم العالي أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البحثية للمجتمع والشركاء الخارجيين للجامعة حيث انتقلت الجامعة من البحث العلمي التقليدي المتمثل في النشر في الدوريات والمجلات ومشاريع البحث والتطوير إلى دراسة وتحليل المحيط التي تنشط فيه الجامعة، حيث من بين أهم أهداف جودة التعليم العالي هي اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تعزز وترفع من مستوى الجودة وتقلل من وقوع الأخطاء في التدريس وعليها أن تقيم تحليل استراتيجي للتقييم الداخلي في إطار البحث العلمي وترتيب أولويات البحث لديها، بوضع برنامج ملائم للبحث وبمصالح دعم مشتركة على المستوى العلمي والتقني والمالي هذا من جهة، ومن جهة إيجاد إمكانية لتكييف محاور البحث العلمي للجامعة بحسب احتياجات محيطها المحلية ووضع استراتيجيات للبحث العلمي.

المعايير المعتمدة في فحص وتدقيق مدى التزام الجامعات الجزائرية بتطبيق متطلبات المرجع الجديد للجودة تؤكد أن الوزارة الوصية أدركت ضرورة وضع معايير موحدة للجامعات تمكنها من تشخيص ومعرفة مواطن الخلل لديها في مجال البحث العلمي، وفي هذا الإطار بدلت الجزائر مجهودات في السنوات الأخيرة لمواكبة متطلبات تطبيق مفاهيم ضمان الجودة في التعليم العالي[3].

المعروف أن ضمان الجودة يعتمد على مبدأ التحسين المستمر حيث تعلم الوزارة أنه ستكون هناك مقاومة للتغيير في أساليب التقييم والتدقيق للمهام كون هذه المعايير إلزامية للجامعة وإخضاع الجامعة للتقييم الذاتي في مرحلة أولى ، وفي مرحلة ثانية تخضع الجامعة للتدقيق الخارجي من طرف لجنة وزارية تحاول تشخيص وضعية المؤسسة.

في هذا الإطار أدركت المنظومة الجامعية الجزائرية ضرورة الالتزام بمعايير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، وليس الهدف هو التطبيق الحرفي لمعايير المرجع الوطني وإنما مجرد وضعه يعتبر انجاز في حد ذاته كمرحلة أولى بغض النظر عن النتائج المتوصل إليها كون فكرة ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر لا تزال حديثة، ومن خلال عديد النقاشات والورشات والملتقيات الدولية أوصت بضرورة القيام بإصلاحات للرفع من جودة الخدمة وفق معايير ، في هذا الصدد صدر القانون التوجيهي للتعليم والذي أشار لأول لإمكانية فتح مؤسسات جامعية خاصة للتعليم العالي في الجزائر ومراقبتها وتقييمها بإنشاء المجلس الوطني للتقييم (CNE) 2008، والذي جاء بعد تنظيم وزارة التعليم العالي لمؤتمر دولي حول ضمان الجودة في التعليم العالي اعتبر بمثابة انطلاقة لتجسيد فكرة تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية، ليتم تكوين فريق متخصص من الكفاءات الأكاديمية الجزائرية وبدعم من خبراء دوليين في مجال ضمان الجودة.

وفي 31 ماي 2010 تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي(CIAQES)حيث تتمثل مهامها في:

ـ دعم مؤسسات التعليم العالي من خلال تنظيم ممارساتها وقدراتها.

ـ نشر ثقافة الجودة وهذا باعتماد أدوات تطبيق الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية.

ـ هيكلة خلايا ضمان الجودة وتعيين مسؤولين لهذه الخلايا وتكوينهم من أجل إعداد مرجع للجودة.

إشكالية الدراسة:

تحاول الدراسة الوقوف على مساهمة المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في التعليم العالي للوقوف على النقائص وكشف الاختلالات المتعلقة بميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي من خلال مقارنة بين عملية التقييم الذاتي في السنتين 2017 و2018،

بالإجابة على إشكالية: **ما مدى مساهمة المرجع الوطني لضمان الجودة من الرفع من جودة البحث العلمي في جامعة أدرار في تقييم 2018 مقارنة بتقييم 2017؟**

فرضيات الدراسة:

1- تعمل اللجان الوطنية المكلفة بضمان الجودة في المؤسسات الجزائرية على تحضير المؤسسات الجامعية لتطبيق معايير المرجع الوطني.

2- تمكنت معايير المرجع الوطني من تقييم جودة البحث العلمي في جامعة أدرار في تقييم 2017.

3- الالتزام بمعايير ضمان جودة ميدان البحث العلمي نجح في الرفع من جودة النشاطات البحثية والعلمية في جامعة أدرار سنة 2018 بالمقارنة مع تقييم 2017؟

أهمية الدراسة :

أهمية هذه الدراسة ترتبط بحداثة المرجع الوطني لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر والتي نحاول توضيح ضرورة تطبيق معايير ضمان الجودة في ميدان البحث العلمي للوقوف على أهم الاختلالات والنقائص الناجمة عن عدم الالتزام بتطبيق معايير الجودة، وتوضيح أهمية عملية التقييم الذاتي وبرنامج التحسين التي تحاول من خلاله اللجنة الوطنية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية الرفع من جودة أداء المؤسسات الجامعية في مختلف الميادين.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

_ تقديم أهم الهيئات الفاعلة في إطار ضمان الجودة في الجزائر،

_ تقديم مضمون المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي في إطار وضع إستراتيجية للبحث العلمي.

_ تقييم ميدان البحث العلمي وفق متطلبات المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة في الجامعة الجزائرية في إطار مقارنة بين تقييمي 2017 و2018 بهدف الوقوف على مدى تطبيق معايير الجودة المتعمدة في جامعة أدرار.

منهج الدراسة : للوصول للأهداف المذكورة سالفاً فسيتم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة للوقوف على الهيئات الفاعلة لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، والتعريف بمعايير المرجع الجديد لضمان الجودة في التعليم العالي في الجزائر، كما سيتم اعتماد المنهج التحليلي للوقوف على مدى التزام جامعة أدرار بتطبيق معايير جودة التعليم العالي في ميدان البحث العلمي في جامعة أدرار بتحليل نتائج التقييم الذاتي المتوصل إليها.

– حدود الدراسة

– الحدود المكانية: نيابلت وكليات جامعة أدرار بالإضافة للمديريات الفرعية للأمانة العامة.

– الحدود الزمانية: أخذت الدراسة سنتي 2017 و2018 كحدود زمانية لإجراءات الدراسة الميدانية.

– عينة الدراسة:قد تم اختيار ها من مجتمع البحث جامعة أدرار وهي المصالح المكلفة بالبحث العلمي سواء نواب العمداء للبحث العلمي وما بعد التدرج بالنسبة للكليات، بالإضافة لمصلحة ما بعد التدرج ومصلحة تثمين البحث التابعة لنائب رئيس الجامعة المكلف بالتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي في ما بعد التدرج ومجمع المخابر.

الدراسات السابقة : الدراسات السابقة في هذا الموضوع لم تأخذ بعين الاعتبار المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة وهذا لحداثته وسنذكر ببعض الدراسات المرتبطة بالموضوع نذكر منها:

–دراسة صالح و فيصل(2016)،بعنوان "جودة البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس وأثرها في تطوير المحتوى التدريسي بأقسام المحاسبة – دراسة تحليلية تطبيقية على جامعة سرت- هدفت لمعرفة الدور الذي تلعبه جودة البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس في تطوير المحتوى التدريسي، وتوصلت إلى أن المتغير المستقل (جودة البحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية) يساهم في تفسير ما نسبته 98% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (تطوير المحتوى التدريسي لمقررات أقسام المحاسبة)وكشفت عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية في الاتجاه الموجب بين جودة البحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية وتطوير المحتوى التدريسي للمقررات الدراسية بكليات الجامعة[4].

-دراسة تحسين أحمد الطراونة (2012)، بعنوان "أخلاقيات البحث العلمي ودورها في تجويد مخرجات الدراسات العليا"، هدفت لتوضيح أخلاقيات البحث العلمي ودورها في مخرجات الدراسات وتحديد الصعوبات التي تواجه طلاب الدراسات العليا، وتوصلت إلى نتائج منها أنه هناك إجماع في مختلف المدونات والمواثيق الأخلاقية حول ضرورة التقيد بالأمانة العلمية، كذلك الاستفادة من مخرجات الدراسات العليا من الرسائل والأطروحات و توصلت إلى أنه لا توجد آلية واضحة لربط الأبحاث في الأطروحات بالموضوعات التي يجب التركيز عليها في البحث لترشيد القرارات التنموية[5].

-دراسة رحيل محمد فرج، الشيخي بسمة صالح (2012)، بعنوان "مهارات الباحث العلمي"، هدفت إلى تسليط الضوء على مهارات البحث العلمي وكيف يمكن أن يقوم بها بحرفية ومهارة، والمهارات التي يجب أن تتوفر لدى الباحث العلمي وكيف يمكن اكتسابها، توضيح العلاقة الجدية بين المهارات والباحث، وتحاول التأكيد على دور المهارات والبحث العلمي، أوصت باهتمام المؤسسات برفع كفاءة الباحثين ومحاولة زيادة خبراتهم من خلال الدورات التدريبية والندوات والبرامج المختصة بهذا الشأن[6].

-دراسة عبير محفوظ محمد آل مداوي (2014)، بعنوان "البحث العلمي في الجامعات السعودية: التحديات والتوجهات المستقبلية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات التي تقف أمام تطور البحث العلمي وهدفت لتقديم تصور للتوجهات المستقبلية لمسيرة البحث العلمي، وخلصت إلى أن حركة البحث العلمي في تطور مستمر رغم التحديات، وكشفت عن وجود العديد من المعوقات أهمها تجاهل إهمال النتائج التي يتوصل إليها الباحثون، ضعف التمويل، الأجواء العلمية الغير مناسبة، اختلاف المعايير بين الجامعات لتقييم الأبحاث ونشرها[7].

التعليق على الدراسات السابقة: أجريت هذه الدراسات على مؤسسات تعليمية في مجال البحث العلمي، حيث تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في هذه النقطة، وما يميز هذه الدراسة هو أنها تحاول الوقوف على كيفية معايير المرجع الوطني لضمان الجودة في الجزائر كنموذج جديد تحاول من خلاله الوزارة الوصية الرفع من جودة البحث العلمي لدى الجامعات الجزائرية محاولة لإيجاد مقاربة وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.

1.I- تطور نظام إدارة الجودة في الجزائر:

-الإطار النظري للدراسة

1-تنظيم خلية ضمان الجودة:

ضمان الجودة تمثل جملة الإجراءات والآليات والتي تسمح بضمان جودة البرامج والممارسات [8]،خلية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي جاءت في إطارإصلاح منظومة التعليم العالي، تتشكل من أعضاء هيئة التدريس والإداريين، يرأسها مسؤول خلية ضمان الجودة الداخلية. ويحرص على تحديد رؤساء اللجان التابعة له في إطار عمل الخلية، وحيث أن ضمان الجودة الداخلية يمثل جملة من الممارسات الداخلية الهادفة لمتابعة وتحسين جودة عمليات المؤسسة الجامعية[9]، تحرص الخلية على تحديد برنامج العمل والذي تسعى إلى وضعه حيز التنفيذ بهدف تحسين الممارسات الجامعية ضمن تنفيذها لمسؤولياتها والمتمثلة في[10]:

-تعد الخلية بمثابة الواجهة بين المؤسسة الجامعية والهيئات الوطنية للتقييم؛

-تضمن متابعة برنامج العمل الوطني في ضوء التحسين المستمر لجودة برامج التكوين، البحث، العمل المؤسساتي والتكوين المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة؛

-وظيفة التقييم الداخلي لجميع المجالات التي نصت عليها اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي باعتماد جملة معايير لتطوير إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي لا سيما ما تعلق منها بالمجال الأخير.

2- متطلبات ومعايير تحسين ممارسات الجودة في الجزائر

في إطار تطوير منظومة ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، صدر قانون سنة 2008 والذي أدخل فكرة تقييم المؤسسات الجامعية الجزائرية لأول مرة [11]، والذي جاء ليعدل القانون المتضمن توجيه التعليم العالي والبحث العلمي [12]، ومواصلة للإصلاحات صدر قرار وزاري[13]،والمتضمن تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام الجودة في التعليم والبحث العلمي، مكونة من خبراء وأساتذة جامعيين، تهدف إلى دعم تطوير ممارسات ضمان الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي؛ ومتابعة وتفعيل ممارسات ضمان الجودة بالاعتماد على إجراء التقييم الذاتي لتطوير أدوات وآليات توكيد الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية، وحيث سعت اللجنة الوطنية لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية إلى تحضير مرجع وطني يضم مختلف المعايير التي تقيس مدى التزام المؤسسات الجامعية بتطبيق أحسن الممارسات.

3-الميادين والمراجع المرتبطة بتوكيد الجودة في ميدان البحث العلمي

من خلال فحص مضمون المرجع الوطني لضمان الجودة نلاحظ أن اللجنة الوطنية لضمان الجودة (CIAQES)أعطت أولوية واضحة لميدان البحث العلمي حيث جاء في الترتيب الثاني بعد ميدان التكوين، من هذا الأساس ركزت الجامعة على عملية التقييم الذاتي باعتباره أحد آليات تطبيق نظام ضمان الجودة انطلاقا من ثلاث حقول تخصما تحتاجه المؤسسة الجامعية لترفع من جودة ومخرجات البحث العلمي لديها.

على هذا الأساس تقسم الميادين إلى حقول والتي تعبر عن الخيارات المتعلقة بأولويات الجامعة كذلك قسمت هذه الحقول إلى مراجع والتي تترجم القيمة التي تحددها المؤسسة الجامعية إلى نشاط، وقسمت المراجع إلى معايير والتي تعتبر بمثابة عناصر نوعية وكمية تسمح بتقدير مستوى المرجع، نجد كذلك أدلة الإثبات والتي تسمح بالانجاز الفعلي للمعيار ومستوى تحقيقه وجودة أدائه[14].

1.3 تنظيم، هيكلة و تطوير البحث العلمي

يتعلق الأمر بإنشاء المؤسسة لهيئات مكلفة بتطوير البحث حيث تحدد أولوياتها في البحث وتضع الوسائل الملائم حيز التنفيذ من خلال:

-تحدد المؤسسة أولوياتها في البحث وتضع الوسائل الملائم حيز التنفيذ أي أن على المؤسسة تحديد مجالات البحث وترتيبها[15].

-تقيم المؤسسة تفكيرا استراتيجيا من أجل تقييم داخلي في ما يخص البحث أي على المؤسسة تعريف إطار تحدد من خلاله كيفيات التقييم الداخلي في ما يخص البحث.

-تنظم المؤسسة البحث العلمي بحسب أولوياتها بمعنى أن على المؤسسة إنشاء برنامج مناسب و ملائم للبحث[16].

-تطور المؤسسة بحثا يلبي احتياجات محيطها يعني هذا أن على المؤسسة تكييف محاور البحث بحسب احتياجات محيطها من خلال تحديد المؤسسة لمشاريع بحث ملائمة للاحتياجات المحلية ومن جهة أخرى تطور المؤسسة نظما لقياس تأثير البحث العلمي و التكنولوجي على محيطها.

-تطور المؤسسة سياسة تكوين للبحث و بواسطة البحث أي أن على المؤسسة استغلال عملية البحث من أجل تكوين الباحثين.

-تضمن المؤسسة وظيفة رصد التطورات المنهجية و العلمية و التكنولوجية.

2.3 العلاقات و الشراكات العلمية

معنى هذا على المؤسسة تحديد كيفيات الشراكة بينها و بين مختلف الشركاء حيث تحرص المؤسسة في الداخل على تكامل أنشطة البحث من خلال الالتزام بجملة من المعايير وهي:

-تحرص المؤسسة في الداخل على تكامل أنشطة البحث بالنسبة للمؤسسة هذا يعني تسيير أنشطة البحث بطريقة عقلانية.

– تضمن المؤسسة حركية الباحثين على المستوى الوطني من خلال الباحثين المشاركين في أنشطة بحث خارج مؤسستهم.

– تضمن المؤسسة تطورا للشراكة الدولية في مجال البحث بمعنى أن على المؤسسة تشجيع التعاون الدولي.

– على المؤسسة أن تمتلك اتفاقيات و مشاريع بحث بالتعاون مع مؤسسات عالمية.

– يقوم الباحثون بتأطير مشترك للأطروحات مع نظرائهم الأجانب[17].

– تنشر المؤسسة نتائج أعمال البحث من خلال إبراز المنشورات في المجلات الوطنية و العالمية.

– تمتلك المؤسسة موقع على شبكة الانترنت يستجيب للمعايير و النظم المعمول بها من خلال نافذة مخصصة لنشر الإنتاج العلمي وتحديث مستمر للموقع.

3.3 تثمين البحث العلمي

تجري المؤسسة سياسة تثمين البحث ونقل نتائجه معنى هذا أن على المؤسسة الاستفادة من نتائج البحث وضمان نقل هذه النتائج للقطاع من خلال:

– تدمج المؤسسة نتائج البحث في التكوين الأولي ببروز المنشورات في المجلات الوطنية و العالمية.

– تنظم المؤسسة دورات تكوين متخصصة تضم نتائج البحث لفائدة قطاع المستخدمين[18].

– تساهم المؤسسة في تطوير الملكية الفكرية معنى هذا أن على المؤسسة أن تساعد الباحث على القيام بأعمال البحث تتوج ببراءات اختراع.

- تشجع المؤسسة إنشاء و احتضان شركات ذات علاقة بالبحث .بمعنى هذا أن على المؤسسة وضع اطر تسمح بإنشاء شركات مصغرة من طرف الباحثين.

- تحرص المؤسسة على نشر الثقافة العلمية للجمهور .بمعنى هذا أن على المؤسسة فتح الثقافة العالمية للجمهور العريض.

II - الطريقة والأدوات :

تتضمن الطريقة الخطوات والمعالجات المستعملة للرد على إشكالية البحث ومحاولة إيجاد إجابات لفرضيات الدراسة، يسعى الباحثون التأكد من صحة وثبات أداة الدراسة ويسعون استعراض كل منابع المعلومات والطرق المستعملة لايجاد النتائج وتفسيرها.

تشرف خلية ضمان الجودة بمختلف اللجان التي تتضمنها على عملية التقييم الذاتي على أساس مختلف الميادين التي تمارس فيها المؤسسة الجامعية مهامها، في هذا الإطار تعقد خلية ضمان الجودة الداخلية مع مختلف اللجان التابعة لها في بداية السداسي الثاني من السنة الجامعية للإعداد لعملية التقييم الذاتي حيث تتولى لجنة التخطيط الاستراتيجي الإشراف على هذه العملية وتتابعها وتضمن نجاحها.

1.محددات الدراسة ونماذج الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة استخدمنا آلية التقييم الذاتي والتي من شأنها أن تمنح تقدير موثوق وشامل استنادا لعمليات التدقيق والمراجعة التي يشرف عليها أعضاء الخلية بمختلف لجانها، في هذا الإطار تتابع لجنة التخطيط الاستراتيجي تنفيذ اللجان الأخرى لعليات الفحص لدراسة مدى الالتزام بتطبيق معايير ضمان الجودة الواردة في المرجع الوطني، بعد هذا يقوم رئيس خلية ضمان الجودة مع رؤساء اللجان المعنية بتحضير التقارير المرتبطة نتائج التقييم الذاتي وفي نهاية العملية تعمل الخلية على تحضير برنامج التحسين لتصحيح وضبط النقائص والانحرافات المتعلقة بتطبيق أدلة الإثبات في المرجع الوطني والتي توصلت عملية التقييم الذاتي إلىأنها غير مطبقة.

التقدير في عملية التقييم الذاتي يتم باستعمال مقياس ليكارت ولكن بالتقدير ليس من (1) إلى (5) وإنما من (0) إلى (4) وتم اعتماد هذا التقدير من طرف اللجنة الوطنية لضمان الجودة خاصة التقدير المعدوم (0) ليكون بمثابة نتيجة وتأثير معنوي فعلى المؤسسة الجامعية إما أن تطبق النشاط بتقدير معين من (1) إلى (4) بمعنى وجود للنشاط أو عدم انجازه وعليه يكون التقدير بعلامة (0).

بالنسبة لجمع المعطيات والبيانات جاء في مجوعة من الجداول والأشكال على أساس ما فرضته تعليمات اللجنة الوطنية وعليه فالمعالجة تتم مع المعطيات بعلامات وقيم التقييم الذاتي إضافة للنسب المئوية والتي توضح وتفسر تقسيم أدلة إثبات ومعايير ميدان البحث العلمي.

2. بيانات الدراسة:

العينة المدروسة جاءت من مجتمع الدراسة والمتمثل في كليات ونيابات وجامعة أدرار والمديريات الفرعية للأمانة العامة وهذا ما أكدته اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وهذا يؤكد أن ميدان البحث العلمي في الجامعة يخص عديد الفاعلين ولا ينحصر فقط على الأساتذة، من جهة أخرى شملت فترة الدراسة 2017 و2018.

تم تبني المراحل الواردة في اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي أثناء القيام بالدراسة التطبيقية. وهي مجموعة مراحل وخطوات عملية مفصلة بشكل واضح يمكن من خلالها لمسؤولي خلايا ضمان الجودة من انجاز وتنفيذ عملية التقييم الذاتي[19].

حيث يتم الوصول إلى التقييم النهائي لميدان البحث العلمي من خلال حساب متوسطات الحقول، وحيث أن متوسط الحقل يمثل متوسطات المرجع، وتقدير المراجع يثمل متوسطات المعايير، وتقدير المعيار هو متوسط أدلة الإثبات.

ارتكز الباحثون في الحصول على معطيات الدراسة من خلال دراسة ميدانية في جامعة أدرار بالحصول وتجميع للمعلومات والبيانات من محل الدراسة سواء مديرياتها الفرعية التابعة للأمانة العامة أو كلياتها أونيابات الجامعة.

II- النتائج ومناقشتها :

يمثل الجدول رقم (01) مضمون المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية حيث يضم سبعة ميادين وتتمثل في ميادين: التكوين، البحث العلمي، الحوكمة، الهياكل القاعدية، الحياة الجامعية، العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي. ويتم توزيع هذه الميادين إلى حقول وتقسم الحقول إلى مراجع وتقسم هذه المراجع إلى معايير وفي المرحلة النهائية توزع المعايير إلى أدلة الإثبات.

يلاحظ من الشكل رقم (01) أن كل الميادين المكونة للمرجع الوطني الجديد لضمان الجودة تحصلت على تقييم أقل من المتوسط (المتوسط هو 4) باستثناء ميدان الهياكل القاعدية والتي تحصل على تقييم (2.13) من (4) وهو أعلى تقييم كما تحصل ميدان البحث العلمي على تقييم يقدر (1.56) من (4) وهو تقييم أقل من المتوسط (المتوسط هو 2).

يلاحظ من الشكل رقم (02) أن الحقل الثالث تثمين البحث العلمي تحصل على أعلى تقييم بين مختلف الحقول الممثلة لميدان البحث العلمي (2) من (4) أما الحقل الثاني العلاقات والشراكات العلمية تحصل على تقييم (1.69) من (4)، بينما الحقل الأول تنظيم، هيكلة وتطوير البحث العلمي تحصل على (0.98) من (4) وهو أضعف تقييم لحقل في ميدان البحث العلمي.

يتضح من الجدول رقم (02) أن أغلب المراجع وهي (14) من مجموع (17) تحصلت على تقييم أقل من المتوسط بـــ 82.35%، كذلك سبعة (7) من (17) مرجع تحصلت على تقييم أقل من (1) بنسبة 41.17% ما يعكس التقييم الأقل من المتوسط. وأغلب مراجع الحقل الأول "تنظيم، هيكلة وتطوير البحث العلمي" تحصلت على تقييم أقل من (1) وهي (5) من مجموع (9) مكونة للحقل الأول بنسبة 55.55%، وبالنسبة للحقل الثاني "العلاقات والشراكات العلمية" وجد أن جميع المراجع وهي (4) تحصلت على تقييم اقل من المتوسط وعدد الإثباتات الغير مطبقة قدرت بـــ (2) أدلة إثبات من مجموع (18) بنسبة 11.11% وهي نسبة جيدة جدا، أما الحقل الثالث "تثمين البحث العلمي " فجاء متوازن بدليل أن المراجع الأربعة وزعت بالتساوي بين المجالات 25% لكل مجال وعدد أدلة الإثبات الغير مطبقة (4) من مجموع (58) بنسبة 6.89% وهي نسبة مقبولة تعكس تقييم الحقل.

يلاحظ من الجدول رقم (03) أن أغلب المراجع المكونة للحقل الأول تثمين البحث العلمي وهي (8) من مجموع (9) مراجع تحصلت على تقييم أقل من المتوسط (أقل من 2) أي بنسبة 88.88%، بالنسبة للحقل الثاني العلاقات والشراكات العلمية جميع مراجع هذا الحقل وهي أربعة تحصلت على تقييم أقل من المتوسط بنسبة 100%، أما الحقل الثالث تثمين البحث العلمي فنتائج الجدول رقم (03) تؤكد نتائج الجدول رقم (02) من حيث توازن مراجعه.

يوضح الجدول (04) أن أغلب مراجع ميدان البحث العلمي رتبت المصفوفة معالجتها على المدى القصير أو المتوسط بـــ (14) من (17) بـــ 82.35% ، والملاحظ أن خمسة (5) مراجع من بين ستة (6) مراجع المعالجة على القصير بنسبة 83.33% تنتمي للحقل الأول "تنظيم، هيكلة وتطوير البحث العلمي" وهذا الأمر يؤكد نتائج الجدول رقم (2) ويؤكد نتائج الشكل رقم (2) حيث أن هذا الحقل كان الأضعف بين حقول ميدان البحث العلمي، كذلك المرجع (ب 43) والمتعلق بأن تحرص الجامعة على نشر الثقافة العلمية للجمهور تم تجاهله في هذه المرحلة كونه أقل أهمية ولا يدخل أولويات المؤسسة حالياً بسبب تقييمه المرتفع، المرجعين (ب 21، ب33) سيعالجان على المدى الطويل بالرغم من قابليتهما للتحقيق ولكن لقلة أهميتهما حالياً مثلا: المرجع (ب 33) "تشجع المؤسسة إنشاء واحتضان شركات ذات علاقة بالبحث" حيث تحتوي جامعة أدرار جهاز دار المقاولاتية والذي يسمح للطلبة بإنشاء شركات مصغرة ويشجع الباحثين بالمبادرة في الأعمال الحرة ذات العلاقة بالمشاريع البحثية.

يتضح من الجدول رقم (05) أن أغلب المراجع المكونة لميدان البحث العلمي والتي تحصلت على تقييم أقل من المتوسط ستعالج على المدى القصير والمتوسط وهي (14) من مجموع (17) مرجع نتائج الجدول رقم (04)، يلاحظ كذلك إن مراجع الحقل الثالث "تثمين البحث العلمي" جاءت نتيجتها بالتساوي من حيث توزيع مراجع الحقل بهدف المعالجة وهذا يؤكد نتيجة تقييم هذا الحقل حيث كان الأعلى تقييما بـــمقدار (2) من (4) مقارنة بالحقل الأول "تنظيم، هيكلة وتطوير البحث العلمي "بمقدار (0.98) والحقل الثاني " العلاقات والشراكات العلمية" بتقييم يقدر بـــ (1.69).

يتضح من الشكل رقم (03) أن كل الميادين تحصلت على تقييم أقل من المتوسط حيث كان أعلى تقييم لميدان الهياكل القاعدية (1.78) على(4) وهو أعلى تقييم كذلك في تقييم 2017 وتحصل ميدان التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي أقل تقييم (0.66) من (4)،أما ميدان البحث العلمي محل الدراسة فقدر تقييمه بـــ (1.47) من (4) شهد هذا الميدان انخفاض مقارنة بـــ 2017 بنسبة 5.76%وجاء في الترتيب الثالث حيث تقدم في الترتيب بمرتبتين مقارنة بتقييم 2017 حيث كان خامس الترتيب بين ميادين المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة في جامعة أدرار.

يلاحظ من الشكل رقم (04) أن الحقل الثالث تثمين البحث العلمي تحصل على أعلى تقييم بين مختلف الحقول الممثلة لميدان البحث العلمي (1.75) من (4) أما الحقل الثاني العلاقات والشراكات العلمية تحصل على تقييم (1.08) من (4)، بينما الحقل الأول تنظيم، هيكلة وتطوير البحث العلمي تحصل على (1.58) من (4) وهو أضعف تقييم لحقل في ميدان البحث العلمي.

يلاحظ من الجدول رقم (06) أن أغلب المراجع وهي (13) من (17) تحصلت على تقييم أقل من المتوسط بــ 76.47% وتسعة (9) من (17) مرجع تحصلت على تقييم أقل من (1) بــ 52.94%. وتقييم أغلب مراجع الحقل الأول "تنظيم، هيكلة وتطوير البحث العلمي" تحصلت على تقييم أقل من (1) وهي (5) من (9) بــ 55.56%، وبالنسبة للحقل الثاني "العلاقات والشراكات العلمية" جميع المراجع وهي أربعة (4) تحصلت على تقييم أقل من المتوسط منها ثلاثة تقييمها أقل من الواحد بــنسبة 75 % وأدلة الإثبات الغير مطبقة قدرت بــ (8) من (18) دليل إثبات في الحقل الثاني بــ 44.44% وهي نسبة مرتفعة وسلبية، أما الحقل الثالث "تثمين البحث العلمي" فرغم أنه الأحسن تقييما بين حقول ميدان البحث العلمي (1.75) من (4) لكن تقييمه دون المتوسط كذلك عدد أدلة الإثبات الغير مطبقة بلغ (2) من مجموع (7) بنسبة 28.57% وهي نسبة مقبولة.

يلاحظ من الجدول رقم (07) أن أغلب مراجع الحقل الأول وهي (5) من مجموع (9) مراجع تحصلت على تقييم أقل من المتوسط بنسبة 55.55%، بالنسبة للحقل الثاني جميع مراجع هذا الحقل تحصلت على تقييم أقل من المتوسط بــ 100% منها ثلاثة مراجع تحصلت على تقييم اقل من الواحد بــ 75% وهو تقييم ضعيف مما يؤكد نتيجة تقييم هذا الحقل (1.08) من (4)، أما الحقل الثالث فرغم أنه الأحسن تقييما (1.75) إلا أنه تضمن ثلاثة مراجع من مجموع أربعة جاء تقييمها اقل من المتوسط بنسبة 75%.

يلاحظ من الجدول (08) أن أغلب مراجع ميدان البحث العلمي رتبت معالجتها المصفوفة على المدى القصير بمجموع (09) من (17) بــ 52.94% مما يؤكد أن تقييم هذه المراجع اقل من الواحد والملاحظ أكثر في هذه النقطة هو انه من بين التسعة مراجع التي ستعالج على المدى القصير ستة (6) مراجع تنتمي للحقل الأول "تنظيم، هيكلة وتطوير البحث العلمي" ، ويلاحظ أنه تم تجاهل مرجعين وهما المرجع (ب21) "تمتلك المؤسسة هيئات لقيادة ومتابعة البحث" بتقييم يقدر بــ (3.33) من(4) حيث جامعة أدرار أنشأت هيئات الهيئات الأساسية التي تتولى قيادة ومتابعة أنشطة البحث، والمرجع (ب71) "تطور المؤسسة سياسة تكوين للبحث وبواسطة البحث" بعلامة كاملة تقدر بــ (4) من (4) حيث أنالأمر هنا يتعلق بأن تضمن جامعة أدرار إقامة سياسة تكوين للبحث بإدماج طلبة الطورين الثاني (ماستر) والثالث (دكتوراه) في فرق البحث.

يتضح من الجدول رقم (09) أن أغلب المراجع المكونة لميدان البحث العلمي والتي تحصلت على تقييم أقل من المتوسط ستعالج على المدى القصير والمتوسط وهي (9) من مجموع (17) مرجع وهذا يؤكد نتائج الجدول رقم (8) نتائج الجدول رقم (04)، يلاحظ كذلك إن مراجع الحقل الثاني "العلاقات والشراكات العلمية" وهي أربعة مراجع جاءت كلها تحت المتوسط ومنها ثلاثة مراجع تقييمها اقل من الواحد بنسبة 75%وهذه نتيجة ضعيفة تؤكد أن تقييم هذا المرجع كان الأضعف بين جميع حقول ميدان البحث العلمي،

IV- الخلاصة :

توصلت هذه الدراسة **للنتائج** التالية:

1-وجد أن تقييم ميدان البحث العلمي قدر بــ (1.47) في تقييم 2018 مقارنة بتقييم 2017 حيث بلغ (1.56) على (4) أي انخفاض بنسبة 5.76% وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن ميدان البحث العلمي تقدم إلى المرتبة الثالثة بعد ميداني الهياكل القاعدية والحياة الجامعية.

2-انخفاض تقييم حقل تثمين البحث العلمي من (2) في تقييم 2017 إلى (1.75) في تقييم 2018 حيث قدرت نسبة الانخفاض 12.5%.

3-حقل العلاقات والشراكات العلمية كان الأضعف في ميدان البحث العلمي، حيث بلغ عدد الإثباتات الغير مطبقة والتي تحصلت على تقييم (0) قدرت بــ (8) من (18) إثبات بــ44.44% في تقييم 2018 بينما كان في تقييم 2017 اثنان فقط من أدلة الإثبات من مجموع (18) دليل إثبات تحصلت على تقييم (0) بــ 11.11% وهذا ارتفاع سلبي يؤثر على تقييم ميدان البحث العلمي.

4-حقل تنظيم، هيكلة وتطوير البحث العلمي شهد ارتفاعا ملحوظ حيث بلغ في تقييم 2018 (1.59) مقارنة بتقييم سنة 2017 حيث بلغ (0.98) بارتفاع يقدر بــ 38.36% وكان هذا الحقل صاحب اكبر نسبة ارتفاع مقارنة بالحقلين الأخريين.

5-حقل العلاقات والشراكات العلمية شهد انخفاض واضح في تقييم 2018 حيث بلغ (1.08) مقارنة بتقييم سنة (2017) حيث بلغ (1.69) أي بنسبة انخفاض يقدر بــ 36.09% وكان هذا الحقل هو السبب الرئيسي في انخفاض التقييم العام لميدان البحث العلمي.

6-وجدت الدراسة أن حقل تثمين البحث العلمي بلغ عدد الإثباتات الغير مطبقة فيه (2) من مجموع (7) أدلة إثبات بنسبة 28.57% في تقييم سنة 2018 بينما قدرت في تقييم 2017 بــ (4) من مجموع (7) أدلة إثبات بنسبة 57.14% وهذا الانخفاض إلى نسبة 50% يعد أمر جيد يؤكد أنه تمت معالجة بعض الأدلة من خلال برنامج العمل التي أعدته خلية الجودة لجامعة أدرار لتدارك النقائص والاختلالات التي ظهرت على تقييم 2017.

7-وجد التقييم أن الأدلة الغير مطبقة في تقييم 2017 والتي حصلت تقييم (0) من (4) هو (21) دليل إثبات من (55) دليل والذي هو إجمالي الأدلة في البحث العلمي بنسبة 38.18% وفي تقييم 2018 حدث تغير طفيف وبلغ عدد الأدلة الغير مطبقة (20) من مجموع (55) دليل إثبات بنسبة 36.36% حيث حدث انخفاض بنسبة 1.82%وهو مؤشر ايجابي رغم تواضع نسبة التحسن.

8- تحاول اللجان الوطنية المكلفة بضمان الجودة في مرافقة المؤسسات الجامعية وهذا بتنظيم أيام تكوينية لفائدة مسؤولي خلايا ضمان الجودة للتمكن من خطوات الإعداد والتحضير لعملية التقييم الذاتي وإعداد التقارير وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

9- أكدت الدراسة أن معايير ضمان جودة البحث العلمي الواردة في المرجع الوطني لضمان الجودة استطاعت أن تعطي تقييم دقيق وصادق للنشاطات العلمية والبحثية لجامعة أدرار سنة 2017 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

10- الالتزام بشكل نسبي بمعايير ضمان جودة ميدان البحث العلمي لم ينجح في الرفع من تقييم جودة النشاطات البحثية والعلمية في جامعة أدرار سنة 2018 والذي جاء تقييمها أقل بالمقارنة مع تقييم 2017 وهذا بسبب عدم الالتزام التام والكامل بتطبيق معايير ميدان البحث العلمي من جهة، ومن جهة أخرى عدم تفعيل برنامج التحسين الذي أعدته خلية ضمان الجودة جامعة أدرار وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات

1-العمل على تطبيق المعيار (ب191) والذي ينص على أن الجامعة ملزمة بأن تضمن رصد ومتابعة المستجدات التكنولوجية بتفعيل مهام الهيئة التي تشرف على هذه المهمة، وبأن تقدم تقرير بشكل منتظم يتضمن جملة من التوصيات لتأخذ بعين الاعتبار من طرف الباحثين وفقا لدليل الإثبات (ب1191).

2-على جامعة أدرار أن تضمن وتشجع على تطور الشراكة الدولية في مجال البحث العلمي وهذا بتفعيل الاتفاقيات المبرمة مع عديد الجامعات الدولية، وبأن تضمن حركية باحثيها على المستوى الدولي وبأن يقوم باحثيها بت أطير مشترك للأطروحات مع نظرائهم الأجانب وهذا تطبيقا لنص المعيار (ب332).

4-العمل على إنشاء نظام تحدد من خلاله كيفيات التقييم الداخلي لأنشطة البحث وهذا بإنشاء لجنة مكلفة بتقييم أنشطة البحث بشكل دوري بجامعة أدرار ، واستحداث قاعدة بيانات يتم تحديثها بشكل دوري تحتوي كل المعلومات المفيدة من أجل تحديد مؤشرات أنشطة البحث وهذا طبقا للمعيار (ب131).

5-على جامعة أدرار أن تنشئ برنامج مناسب وملائم لأنشطة البحث تحاول من خلاله العمل على أن تكون التوجهات البحثية للجامعة متوافقة مع أولويات البحث العلمي لديها وهذا ما نص المعيار (ب141).

– ملاحق:

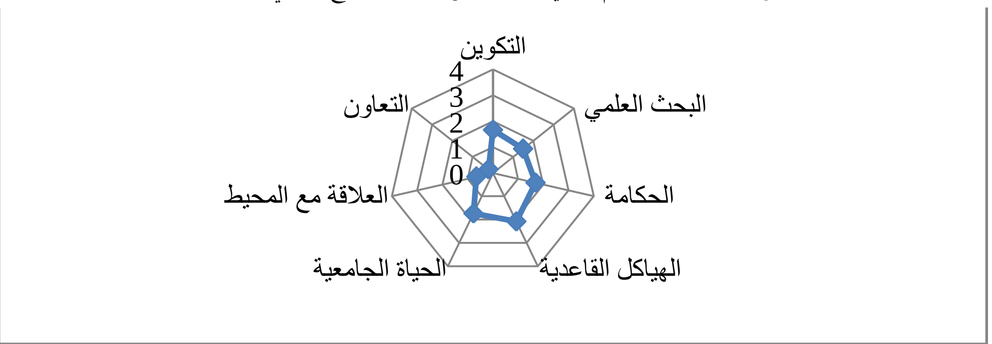
الجدول 01: تركيبة الدليل الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي

الميادين	الحقول	المراجع	المعايير	الاثباتات
التكوين	7	23	49	106
البحث العلمي	3	17	32	55
الحوكمة	5	27	53	180
الحياة الجامعية	4	14	25	71
الهياكل القاعدية	5	17	19	38
التعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي	3	11	19	40

العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي	4	14	22	70
المجموع	31	123	219	563

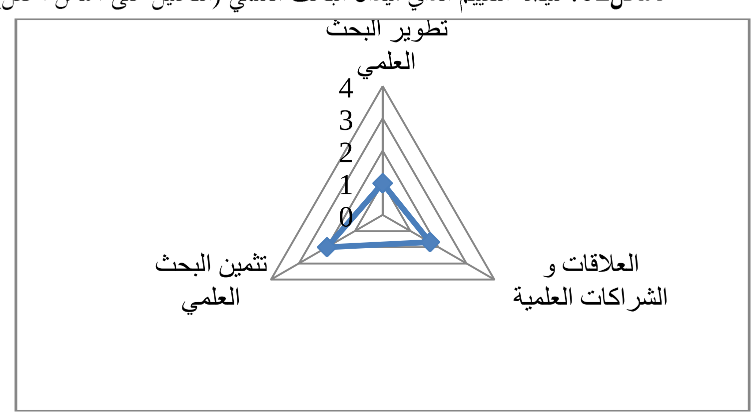
المصدر: المرجع الوطني لضمان الجودة ، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، وزارة التعليم العالي ، 2016. ص2-41

الشكل 01: نتيجة التقييم الذاتي حسب كل ميادين المرجع الوطني سنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الشكل02: نتيجة التقييم الذاتي لميدان البحث العلمي (التحليل على أساس الحقل)



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول02: جدول تحديد الأنشطة ذات الأولوية في ميدان البحث العلمي.

الميدان	الحقل	النقاط المحسوبة للمراجع				المعايير الغير مطبقة	الإثباتات الغير مطبقة
		1≤ ن م	**2≤ن م >1**	**3≤ن م>2**	**4≤ن م>3**		
البحث العلمي	ب1	5	3	1	0	5	14
		55.55%	33.33%	11.11%	0%	31.25%	24.13%
	ب2	0	4	0	0	2	2
		0%	100%	0%	0%	12.5%	11.11%
	ب3	1	1	1	1	2	4
		25%	25%	25%	25%	12.5%	6.89%
المجموع		7	7	2	1	9 على 16	21 على 58
		41.17%	**41.17%**	**11.76%**	**5.88%**	**56.25%**	**36.20%**

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول 03: تصنيف مراجع ميدان البحث العلمي.

الميدان	الحقل	المراجع 1≤ ن م	2≤ن م >1	3≤ن م>2	4≤ن م>3	المجموع
البحث العلمي	**ب 1**	ب31–ب41–ب61 ب81 - ب91	ب11–ب51ب71	ب 21	–	9
	ب 2	–	ب 12 - ب22 ب 32- ب 42	–	–	4
	ب 3	ب 13	ب 23	ب 33	ب 43	4
المجموع	**3**	6	8	2	1	17

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول 04: مصفوفة ترتيب مراجع البحث العلمي.

درجة الأهمية	مهم	**مراجع تعالج على المدى المتوسط**	**مراجع تعالج على المدى القصير**
		ب11–ب51–ب71- ب12–ب22- ب32–ب42–ب23	ب31–ب41–ب61–ب81–ب91–ب13
	أقل أهمية	**المراجع التي يتم تجاهلها**	**مراجع تعالج على المدى الطويل**
		ب43	ب21–ب33
		الصعوبات	**قابلية التحقق**
		درجة قابلية التحقق	

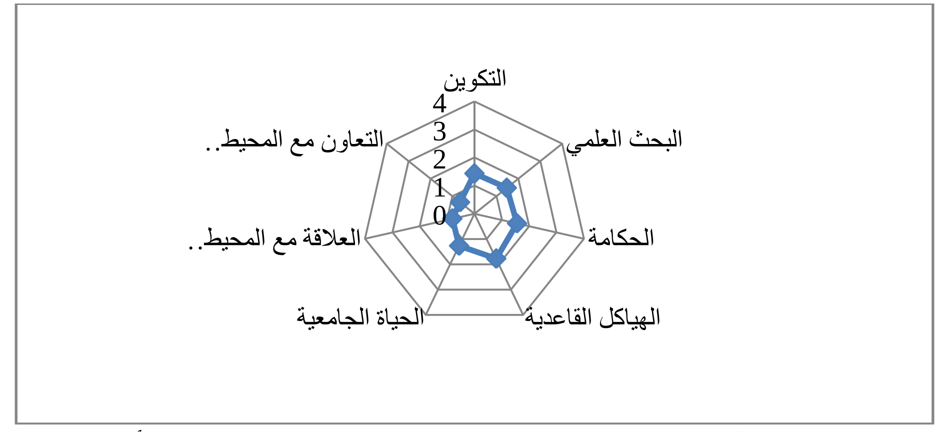
المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول05: جدول ترتيب المراجع التي ستعالج في ميدان البحث العلمي.

الميدان	الحقل	**قائمة المراجع التي ستعالج** قصير المدى	متوسط المدى	طويل المدى	الخارجة عن النشاط
البحث العلمي	ب1	ب31–ب41–ب61- ب81–ب91	ب11–ب51–ب71	ب21	–
	ب2	–	ب12–ب22- ب32ب42	–	–
	ب3	ب13	ب23	ب33	ب43
المجموع	**3**	**6**	**8**	**2**	**1**

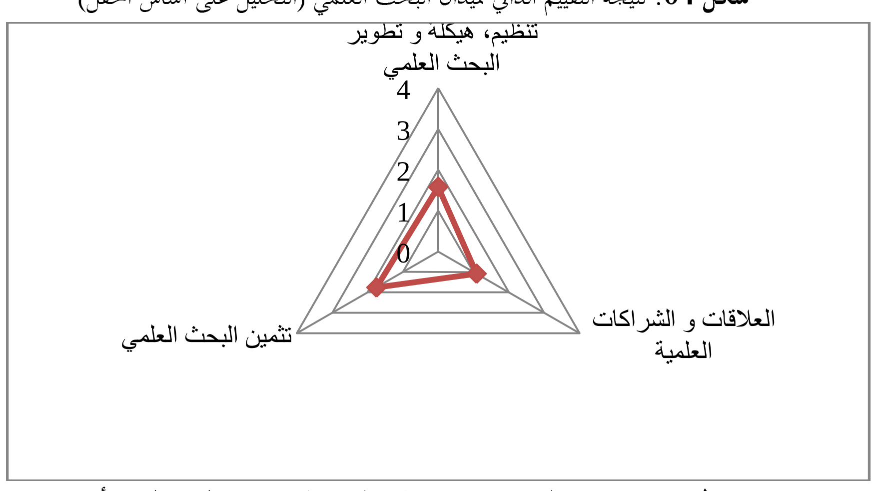
المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

شكل 03: نتيجة التقييم الذاتي حسب كل ميادين المرجع الوطني سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

شكل 04: نتيجة التقييم الذاتي لميدان البحث العلمي (التحليل على أساس الحقل)



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول 06: جدول تحديد الأنشطة ذات الأولوية في ميدان البحث العلمي.

الميدان	الحقل	النقاط المحسوبة للمراجع				المعايير	الإثباتات
		م ن ≤1	1< م ن≤2	2< م ن≤3	3< م ن≤4	الغير مطبقة	الغير مطبقة
البحث العلمي	ب 1	5	1	1	2	9	10
		%55.56	11.11%	11.11%	22.22%	31.25%	24.13%
	ب 2	3	1	0	0	4	8
		%75	%25	0%	0%	%36.36	%44.44
	ب 3	1	2	1	0	1	2
		25%	%50	25%	%0	%20	%28.57
المجموع		9	4	2	2	10 على 33	20 على 55
		52.94%	**23.52%**	**11.77%**	**11.77%**	**30.30%**	**36.36%**

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول 07: تصنيف مراجع ميدان البحث العلمي.

الميدان	الحقل	المراجع				المجموع
		1≤ ن م	2≤ن م >1	3≤ن م>2	4≤ن م>3	
البحث العلمي	**ب 1**	ب31-ب51-ب11-ب41-ب91	ب81	ب 61	ب21-ب71	9
	ب 2	ب 12 - ب22 ب 32	ب 42	-	-	4
	ب 3	ب 43	ب13- ب33	ب 23	-	4
المجموع	**3**	9	4	2	2	17

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول 08: مصفوفة ترتيب مراجع البحث العلمي.

<table>
<tr><td rowspan="7">درجة الأهمية</td><td rowspan="2">مهم</td><td>المراجع المعالجة على مدى متوسط</td><td>المراجع المعالجة على مدى قصير</td></tr>
<tr><td>ب81-ب42-ب13-ب33</td><td>ب11-ب31-ب41-ب51-ب91-ب12-ب22-ب32-ب43</td></tr>
<tr><td rowspan="5">أقل أهمية</td><td>المراجع التي يتم تجاهلها</td><td>المراجع التي تعالج على مدى طويل</td></tr>
<tr><td>ب21-ب71</td><td>ب61-ب23</td></tr>
<tr><td>الصعوبات</td><td>قابلية التحقق</td></tr>
<tr><td colspan="2">درجة قابلية التحقق</td></tr>
</table>

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

الجدول09: جدول ترتيب المراجع التي ستعالج في ميدان البحث العلمي.

الميدان	الحقل	قائمة المراجع التي ستعالج			
		قصير المدى	**متوسط المدى**	**طويل المدى**	**الخارجة عن النشاط**
البحث العلمي	**ب1**	ب11-ب31-ب41-ب51-ب91	ب81	ب61	ب21-ب71
	ب2	ب12-ب22-ب32	ب42	-	-
	ب3	ب43	ب13-ب33	ب23	-
المجموع	**3**	**9**	**4**	**2**	**2**

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على وثائق خلية ضمان الجودة لجامعة أدرار

- الإحالات والمراجع:

[1]نبيل هاشم الاعرجي، حيدر حاتم فالح العجرش، عامر احمد غازي مني (2015)، **الجودة في التعليم العالي**، الطبعة الأولى، عمان: الرضوان للنشر والتوزيع، ص 45.

[2]Zineddine BERROUCHE & Nabil BOUZID (2012), "**Assurance Qualité Dans L'enseignement Supérieur**", Support de cours de la session 2 de la formation des RAQ, CIAQES, MESRS, Algérie, P17. en Ligne: http://www.ciaqes-mesrs.dz/COURS%20CIAQES/II-AQ%20dans%20l%27ES.pdf(consulté le 14/03/2019).

[3]هاشم فوزي دباس العبادي، يوسف حجيم الطائي، افنان عبد علي. (2008)، **ادارة التعليم العالي: مفهوم حديث في الفكر الاداري المعاصر** ، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص ص 446-448.

[4]صالح عبد الجليل أغنيه، فيصل عبد السلام الحداد. (2016). **جودة البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس وأثرها في تطوير المحتوى التدريسي بأقسام المحاسبة: دراسة تحليلية على جامعة سرت**، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، الخرطوم: جامعة السودان، ص ص 620-629، على الخط:
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwijhIygnuziAhUBAGMBHWitBrUQFjAAegQIAxAC&url=http%3A%2F%2Fsustech.edu%2Ffiles%2Fworkshop%2F20160511051351900.pdf&usg=AOvVaw2zPhXBESCf8W3EevidRCw7,.(تاريخ الزيارة 2019/03/25)

[5]تحسين أحمد الطراونة. (2014). **اخلاقيات البحث العلمي ودورها في تطوير البحث العلمي في التعليم العالي**، المؤتمر الدولي الاول: تطوير البحث العلمي في التعليم العالي، الزرقاء: جامعة الزرقاء، ص ص 2-27.

[6]رحيل محمد فرج، الشيخي بسمة صالح. (2012)،**مهارات الباحث العلمي**، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمانجودة التعليم العالي، البحرين: الجامعة الخليجية،على الخط: https://www.facebook.com/amcpss/posts/913693545307565/، (تاريخ الزيارة 2019/04/08).

[7]عبير محفوظ محمد آل مداوي. (2014). **البحث العلمي في الجامعات السعودية: التحديات، والتوجهات المستقبلية** المؤتمر الدولي حول: تكامل مخرجات التعليم في سوق العمل في القطاع العام والخاص،الأردن: جامعة البلقاء، ص ص 2-11، على الخط: confjo.jilwan.com/confjo2014/download2014.php?f=jalsa2/2_3.pdf،(تاريخ الزيارة 2019/04/11).

[8]Québec, C. s. (2012), **l'Assurance Qualité à l'Enseignement Universitaire**: **une conception à promouvoir et a mettre en œuvre**, Québec: Conseil supérieur de l'éducation de Québec, p 08, en Ligne :
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwj7oczCuOziAhUF4YUKHYB_AwsQFjAAegQIABAC&url=https%3A%2F%2Fwww.cse.gouv.qc.ca%2Ffichiers%2Fdocuments%2Fpublications%2FAvis%2F50-0476.pdf&usg=AOvVaw3uoeMJ-s7GDtSHZDt5nCWE,(consulté le 14/04/2019).

[9]BOUBAKOUR, F. (2013), **Assurance Qualité Interne et Autoévaluation**: **des principes a la mise en œuvre**, 4 éme session de formation des responsables qualité des établissements d'ensignements superieur (mesrs), CIAQES, Alger, p 05, OnLine:https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwi1jrq_wOziAhXP34UKHfSyBawQFjACegQICBAC&url=https%3A%2F%2Fwww.univ-setif.dz%2FCAQ%2Fdocumentations%2FAQ%2520dans%2520l%2527ES%2520(session%25204%2520Oum%2520El%2520Bouaghi%2520Novembre%25202012).pdf&usg=AOvVaw335rYiGM8LUhg0MMAu7YLG, (Visited 20/10/2017)

[10] سهم بن حسين (2015)، **تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء وتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر** . مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، الجزائر: جامعة ورقلة، ص 08، على الخط: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-18-ssh/2310-2015-04-20-11-05-39،(تاريخ الزيارة 2019/04/21).

[11] قانون رقم 08-05. (23 فبراير، 2008)، **المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002**، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 . الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر: الجريدة الرسمية عدد 10 مؤرخة في 2008/02/27، ص 38.

[12] قانون رقم 99-05. (04 أبريل، 1999)، **يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي. يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي**،الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر: الجريدة الرسمية عدد 24 مؤرخة في 27 أبريل 1999، ص 04.

[13] قرار رقم 167. (31 ماي، 2010)، **تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام لضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي** الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر: النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، السداسي الأول، ص 238.

[14] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2016). **المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي** ، الجزائر: اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، ص ص 10-14.

[15] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[16] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[17] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[18] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[19] Lerari MOHAMED (2015), **Démarche Pour La Mise En Ouvre De Référentiel National**, implémentation de l'assurance qualité dans les établissements d'enseignements supérieur (CIAQES), Algérie, pp.9-13. en Ligne: http://www.univ-tebessa.dz/fichiers/demarche.pdf (consulté le 28/04/2019).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

محمد سمير بن عياد ، هواري منصوري، ريم بن مصطفى (2019)، **معايير المرجع الوطني كنموذج لضمان جودة البحث العلمي في الجزائر-دراسة تطبيقية جامعة أدرار 2017-2018** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06 (العدد 02)،الجزائر :جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 69-84.




ARED